قياسا اثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

أ.م.د. مخيف جاسم حمد
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد

وسام احمد عسكر
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

تهدف الدراسة : إلى قياس وتحليل اثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في النمو الاقتصادي في العراق من خلال النماذج القياسية بطريقة الانحدار المتعدد .

توصلت الدراسة: هناك علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طرديه،كذلك نتائج الاختبار الإحصائي **معامل ارتباط بيرسون** إلى التالي : إلعلاقة طردية وغير معنوية بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي ، وإلعلاقة طردية ومعنوية بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي ، في حين كانت إلعلاقة طردية وغير معنوية بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي .

في حين أظهرت نتائج التحليل القياسي إلى إن العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية وذلك بحسب اختبار (t) ، وذلك لعدم وجود كفاءة في توزيع المورد المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي إذ أن النفقات الجارية على التعليم العالي تحتل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي، وانخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم العالي وللتوسع الكبير في الجامعات وعدد الطلبة الكبير المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية ، فضلاً عن وعدم وجود كفاءة في توزيع الموارد المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم ، وأما العلاقة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية وفي هذا المجال أظهرت النتائج أنَّ التغير بنسبة (١٠٠%) مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٨٩٢٩٣٦,٧٣٨) مليون دينار، في حين كانت العلاقة بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية .

وأقترح البحث : بضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من حجم الإنفاق العام وذلك لما له من اثر في مؤشرات النمو الاقتصادي ، وتطوير وتفعيل العلاقة بين المؤسسات

التعليمية ومشاريع الدولة ومؤسساتها الإنتاجية للاستفادة من الخبرات العلمية والكفاءات في مجال تطوير هذه المؤسسات ،والعمل على مواكبة التطور من خلال أحداث تغيير في مناهج التربية والتعليم لمواكبة البلدان المتقدمة.

Measuring the impact of government spending on higher education and its relationship to economic growth in Iraq Duration (2000-2015)

Abstract :

The study aims to analyze the impact of the higher education sector in the indicators of economic growth in Iraq through standard models in the regression method. The results of the statistical test showed Pearson's correlation coefficient to the following: The relation between expenditure on higher education and gross domestic product (GDP) was positive and insignificant, and the relation between gross fixed capital formation and gross domestic product (GDP) was positive and significant. Gross Domestic Product.

The results of the standard analysis showed that the relationship between expenditure on higher education and GDP is positive but not significant according to t-test, because there is no efficiency in the distribution of the financial resource represented by government expenditure on higher education. Current expenditure on education The higher percentage of government expenditure, the lower the proportion of investment spending on higher education, the large expansion of universities, the large number of students accepted in Iraqi universities and institutes, as well as the lack of efficiency in the distribution of financial resources represented by the government The ratio of gross fixed capital formation to gross domestic product (GDP) and gross domestic product (GDP) was positive and moral. In this regard, the results showed that 100% change with the stability of other factors would contribute to the increase in GDP by (892936.738) million dinars, while the relationship between the labor force and GDP was positive but not significant. The study recommended the need to increase the volume of expenditure on higher education from the volume of public expenditure because of its impact on indicators of economic growth, develop and activate the relationship between educational institutions and state projects and institutions, productivity to benefit from scientific

expertise and competencies in the development of these institutions, Development through changes in the curricula of education to keep pace with developed countries, and the need to direct the competencies and outputs of higher education according to the needs of the local market and the requirements of Iraqi society, the need to study and evaluate the reality of higher education in Iraq and the adoption of planning and acceptance Attention to quantity and type.

المقدمة :

اهتمت الكثير من بلدان العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً بقطاع التعليم العالي لما له من انعكاسات مباشرة على تطور اقتصادياتها في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعتبره الكثير من البلدان من ضمن القطاعات الإستراتيجية وترصد له ميزانية ضخمة، فالعالم اليوم يشهد تنافساً حاداً في جميع المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي أصبح حالياً يعتمد على التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والابتكارات التي تدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في مجال الاقتصاد المعول ، تسعى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بتوفير اليد العاملة الفنية والمؤهلة وتدعيم البحوث العلمية التي هي من ضمن مخرجات مؤسسات التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم الموارد البشرية المتطورة المؤهلة في دخول العملية الإنتاجية لرفع مستوى النشاط الاقتصادي، ويعد النظام التعليمي احد المحركات الأساسية لعملية النمو وضعف هذا النظام التعليمي وسوء استخدام مخرجاته ينعكس بصورة حتمية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لعملية النمو الاقتصادي ، وذلك للأهمية التي يمثلها النظام التعليمي في عملية النمو، تلك الأهمية المستمدة من العلاقة الوثيقة والتأثير المتبادل بين الاستثمار في النظام التعليمي من جهة والنمو من جهة أخرى، يكتسب التعليم العالي أهميته من حقيقة الدور الذي يلعبه في إعداد الكوادر المؤهلة لقيادة عمليات التنمية الاقتصادية من خلال إكسابهم المعرفة العلمية، والمهارة الفنية، والمرونة في التعامل مع الآخرين، والتعامل مع الأدوات المادية بطريقة تسهم في استشراف أفقها وإمكانياتها وطاقاتها المؤثرة في عملية التنمية التقنية والاجتماعية والحضارية يعد العراق من البلدان النامية التي يعاني من مشاكل عديدة من حيث ضخامة الإنفاق الحكومي الذي يوجه للتعليم العالي

من خلال واردات النفط بدون الاستغلال الرشيد للموارد المالية الضخمة في تهيئة الكوادر التعليمية والتربوية التي بدورها تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

أهمية البحث : يعد الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من أوجه اقتصاديات التعليم، إذ لها أهمية في تطوير الأداء التربوي للمؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد، وبالتالي في كيفية إعداد الكوادر التعليمية للنهوض بالعملية التربوية ورفع مستوى النمو الاقتصادي، ومن ثم التعرف على مدى نجاح السلطات العامة في اختيار الأدوات المناسبة لتكيف النفقات في رفع مستوى النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث من خلال المعوقات والمشكلات التي تعاني منها البلدان النامية ومنها العراق ، وخاصة ما يتمتع به من دخل مرتفع ناجم من العوائد النفطية بالتالي لابد من أن ينعكس ايجابياً بزيادة النفقات على هذا القطاع الحيوي .

هدف البحث : يهدف البحث إلى قياس اثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في النمو الاقتصادي من خلال النموذج القياسي بطريقة الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام برنامج(spss)

فرضية البحث : تكمن فرضية البحث في وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في العراق في الأمد الطويل .

حدود البحث :

- تتضمن حدود البحث الزمنية المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) .
- تتضمن حدود البحث المكانية حدود العراق مكانياً .

منهجية البحث: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، كما وتم استخدام الطرائق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين الإنفاق على قطاع التعليم العالي والنمو الاقتصادي، من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية .

هيكلية البحث : تقسم إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للأنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي .وركز المبحث الثاني على الإطار النظري للنمو الاقتصادي واهتم المبحث الثالث على قياس لأثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

المبحث الأول

الإطار النظري للأنفاق الحكومي على قطاع التعليم

يكشف نشاط الحكومة عن نفسه في واقع الحياة الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق ما تقوم به من (إنفاق حكومي) وبالتالي فانه يمكننا من خلال دراسة هذا الإنفاق أن نتفهم طبيعة هذا النشاط وأهميته .بناءً على ذلك يضمن هذا المبحث تعريف وأركان الإنفاق الحكومي ومفهوم التعليم العالي والإنفاق على التعليم .

أولا: تعريف الإنفاق الحكومي :

يذهب بعض كتاب الاقتصاد إلى ضرورة الأخذ بتعريف واسع للإنفاق الحكومي يشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة إذ لإنفاق الحكومة تعريفات متعددة تستمد اختلافها باختلاف الدراسات والأهداف والأدوات المستخدمة فيها ولكن يكاد يجمع المفكرون والباحثون الاقتصاديون والنظريات المفسرة للإنفاق الحكومي على تعريف ذواطار مشترك للإنفاق الحكومي هي كما يلي:

١- تعمد الحكومة وهي في مجال القيام بنفقاتها إلى استخدام كم من النقود لغرض تحقيق النفع العام . ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار النفقة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع جماعي (حشيش ، ١٩٩٢: ٦٢- ٦٣) .

٢- أيضا تعرف النفقة هي مبلغ من النقود يخرج من خزانة الحكومة بهدف سدادا لحاجات عامة، فالحكومة، كما نعلم، تقوم بيداء أهداف عامة مختلفة، الهدف منها حماية المواطن وزيادة رفاهية المجتمع العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمات من قبل الحكومة، ولكن إلى أي مدى يجب اتساع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للحكومة، وما هو نطاق الإنفاق الحكومي، أو بعبارة أخرى ما هي الوظائف التي يجب أن تلتزم أو تقوم بها الحكومة، هناك نظريتان سياسيتان متعارضتان : النظرية الفردية والنظرية الاشتراكية، فإما النظرية الفردية فترى إلا يلقى على عاتق الحكومة إلا الخدمات العامة التي تحدد بالأمن الداخلي والدفاع الخارجي، وإما النظرية الاشتراكية فترى أن يشمل النشاط الحكومي جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحكومة اقدر على ارتفاع رفاهية المجتمع من الأشخاص (فوزي ، ٢٠٠٩ : ٤١) .

ويتضح من هذه التعارف إن للنفقة ثلاثة أركان رئيسية هي :

أ- **إن تكون النفقة العامة كم من المال :** الحكومة تقوم باستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع لإنتاج وإشباع الحاجات العامة، إلا إن الحصول على تلك الموارد واستخدامها للقيام بوظائفها في المجالات المختلفة من تشييد المدارس وتوفير الخدمات التعليمية، وبناء المستشفيات وتوفير الخدمات الصحية، وبناء المحاكم وتوفير خدمات العدالة، وتطوير وتشييد الجيوش وتوفير خدمات الدفاع، وبناء أقسام الشرطة وتوفير خدمة الأمن جميعها يستوجب على الحكومة القيام بإنفاق مبالغ نقدية من المال للحصول على الموارد المطلوبة وتشغيلها وتوفير الخدمات العامة، والجزء الأكبر من أنفاق الحكومة على مختلف الأنشطة الاقتصادية يكون في الصورة النقدية حتى إن بعض الكتاب والمفكرين قام بتعريف النفقة الحكومة على أنها مبلغ نقدي وليس مبلغا من المال كما في التعريف الحالي. فتعريف النفقة الحكومية على أنها كم من المال وليس كما نقديا يسمح بإدخال النفقات الحكومية العينية التي تقدمها الحكومة لبعض أشخاص المجتمع أو كأن تكون الإعانات في صورة عينية لبعض البلدان كما هو الحال في الأزمات والكوارث وفي حالة العلاقات السياسية الطيبة بين البلدان. ولكن حتى تدخل الإعانات العينية ضمن النفقات الحكومية يستوجب أن تكون قابلة للتقويم النقدي وهذا ما يتضمن كم من المال. فالإنفاق الحكومي المالي قد يكون في صورة عينية أو في صورة نقدية (عثمان ، ٢٠٠٨ : ٤٦٢- ٤٦٣) .

ب - **النفقة الحكومية يقوم بها شخص معنوي عام :** يشترط الإنفاق الحكومي أن يصدر من الحكومة نفسها أو إحدى هيئاتها وهذا التعريف أو المفهوم يشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقومية ونفقات المشروعات، حتى ولو خضعت هذا المشروعات لتنظيمات تجارية بقصد تحقيق الربح، إذ لا يحجب ذلك صفتها العامة (علي ، ٢٠٠٢ : ٦٤).

- **المعيار القانوني :** استند هذا المعيار إلى الطبيعة القانونية للفرد القائم بالإنفاق، أي أذا كان الفرد من أفراد القانون الحكومي فان النفقة تعد عامة، مهما كانت غرضها، أما أذا كان الفرد من الأفراد القانون الخاص فان النفقة تعد خاصة مهما كان هدفها. مع تطور الدولة وتطور نشاطاتها الاقتصادية أصبح هذا المعيار لا يتناسب في تحديد طبيعة النفقة، ولذلك لخص بعض علماء ومفكرين الاقتصاد إلى اقتراح معيار أخر يتناسب مع توسع نشاط الحكومة

باعتبارها منتجة تقوم بنفس أنشطة الأشخاص ويعتمد على الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للفرد الذي تصدر عنه النفقة العامة (نصيرة ، زكرياء ، ٢٠١٣ : ١٠ – ١١)

– **المعيار الوظيفي** : نظرا لما أصاب دور الحكومة من تطور نتيجة لتطور النظرية الاقتصادية بانتقالها من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة، ثم الدولة المنتجة أو الاشتراكية، فقد بدأت تمارس انواعآ من النشاط الاقتصادي الذي يماثل في طبيعته النشاط الخاص للأشخاص، كإعمال الإنتاج والتوزيع وأصبح المعيار القانوني غير كاف لتحديد مفهوم النفقة الحكومية بالاعتماد على الطبيعة القانونية للقائم بالإنفاق. ونظرا لتدهور الأساس الذي بني عليه، والمعتمد اصلآ على اختلاف طبيعة نشاط الحكومة عن نشاط الأشخاص. وقد دفع ذلك الفكر المالي، إلى البحث عن معيار جديد أخر، لتحديد صفة هذه النفقة فوجد المفكرون ضالتهم في الأساس الوظيفي للنفقة الحكومية الذي يعتمد على الطبيعة الوظيفة التي يصدر عنها هذا الأنفاق. لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، وتأكيدا على ذلك تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الحكومة بصفتها السيادية، أما النفقات التي تنفقها الحكومة في نشاط مشابه لنشاط الأشخاص فأنها تعد نفقة خاصة، لذلك فلا تعد جميع النفقات التي تصرفها الهيئات والأدوات العامة نفقات حكومية في حين تعد بعض النفقات المصروفة من قبل بعض الأشخاص المعنوية الخاصة المتمتعة ببعض امتيازات السلطات العامة نفقات عامة (العلي ، ٢٠١١ : ٤٠ – ٤١) .

ج– الغرض من الإنفاق :

لكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة. ومفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية. آذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها(ألعبيدي،٢٠١١ : ٥٧):

– اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة .

– مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك .

– الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها

ثانياً . مفهوم التعليم العالي : عرف اليونسكو التعليم العالي بأنه " ذلك التعليم الذي يحتوي على كل شكل من أشكال التأهيل والتدريس والتكوين للبحث، والملقن في مستوى ما بعد الثانوي من طرف المؤسسة الجامعية أو غيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من قبل السلطات المختصة للحكومة (بريش ، ٢٠٠١، ١٢٢).

وتختلف تسميات هذه المؤسسات والهيئات التعليمية فهناك الجامعة والكلية والأكاديمية، فإن الجامعة أعلى هيئات معرفية في التعليم العالي والمؤسسات والهيئات التابعة لها مثل الكلية والأكاديمية والمعهد . (الموسوعة العربية العالمية ، ١٩٩٩ ، ١٤٦)

ثالثا. تمويل التعليم الجامعي : هو مجموعة المخصصات المالية الموجهة للمؤسسة التعليم العالي أو الجامعي من الموازنة العامة للحكومة، أو بعض المصادر البديلة الأخرى مثل التبرعات أو الهيئات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإداريتها بفاعلية ذلك لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية معينة (عامر ، ٢٠٠٤ : ٦٩) .

رابعا.الإنفاق على التعليم : وهو المبالغ المالية التي تخصصها الدولة بوصفها نسبة من موازنة العامة للحكومة أو الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال الفرص التعليمية لجميع الأشخاص في المجتمع، فتتحمل الحكومة كافة الأعباء والنفقات الخاصة بالخدمات والمستلزمات المتعلقة ومرتبطة بالتعليم، ويعد الإنفاق على التعليم إحدى أدوات الموازنة العامة للدولة والسياسة المالية التي تستخدمها الحكومة عبر قطاعاتها المختلفة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طبقا لمنهجية النظام السياسي ودرجة التطور الذي وصل إليه المجتمع (أحمد ، ٢٠٠٢ ، ١٥٧) .

أن ما تنفقه الدول العربية من الدول النامية ما زال قليلا مقارنتا إلى احتياجاتها التعليمية، وتبدو الهوة واسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية من حيث كمية الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الشخص العربي من الإنفاق على التعليم ومتوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة

لوجدنا فرق كبير . ويعرف الإنفاق على التعليم المبالغ التي تسجل في موازنات الدولة سواء أن كانت دولة المركزية أو محلية غيرها من الجهات الرسمية، فان دور الدولة في النفاق على التعليم هو دور فعال ورئيسي في الدول النامية، إما في الدول المتقدمة فان دور الحكومة ينخفض نسبيا يتعاظم ويزيد دور القطاع الخاص إلا أن دور الدول في الإنفاق على التعليم يبقى مؤثر في هذه الدول وتختلف دور الدول في هذا الموضوع من حكومة إلى أخرى (التل ،١٩٩٩ :١٣).

هناك أسباب أدت تزايد الإنفاق على التعليم منها ما يلي (الرشدان، ٢٠٠١ : ١١٥ – ١١٦ – ١١٧ – ١١٨ – ١١٩) : –

١ – ارتفاع عدد الطلاب المتقدمين وملتحقين في المؤسسات التعليمية ارتفاعا متصاعد ذلك نتيجة للتوسع في إتاحة الفرص التعليمية لجميع الأشخاص في المجتمع، مما يجب ارتفاع عدد العاملين اللازمين للقيام بأعباء التعليمية وارتفاع الأبنية والمعدات والأجهزة المختلفة، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوحدة التعليمية .

٢ – تطور وتنوع ميادين التعليم وإدخال وإضافة تخصصات علمية جديدة تقتضيها طبعة التطور والتغير في أعداد الكادر التدريسي والتعليمي .

٣ – التوسع وتطور النوعي للتعليم وأضافه الأساليب والمناهج التعليمية الجديدة .

٤ – التوسع والتطور الكبير في مجال التعليم العالي واستحداث الجامعات ومعاهد حديثة في الكثير من الدول التي لم تمتلك مؤسسات تعليمية عالية المستوى من قبل .

٥ – التطور الكبير في قطاعات المؤسسة التعليمية وكالقطاعات الترفيهية والقطاع الاجتماعي

المبحث الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بحكومات الدول النامية والمتخلفة التي تهدف دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من حلقة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشكلات اقتصادية واجتماعية، يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع تحول التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي، نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأشكال النمو الاقتصادي والفرق بين النمو والتنمية وعناصر ومقاييس النمو الاقتصادي .

أولاً : تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من المفاهيم: التي تطرق لها الباحثين والمفكرين والعلماء والهيئات الدولية والمنظمات نذكر منها :

١. النمو الاقتصادي الذي يعني ارتفاع في السكان ضمن مكان أو منطقة محددة أو ارتفاع في كمية أو قيمة الخدمات والسلع المنتجة في الاقتصاد المحلي أو ليقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة، كما أن النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي أو الدخل الفردي، الدخل الفردي يقاس بوصفه الناتج القومي الإجمالي (وهو قيمة كل الخدمات والسلع المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني أو الحكومي) مقسوما على عدد السكان (القريشي، ٢٠١٠ : ٤٠ -٤١)

٢ . كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضا يشير إلى ازدياد الدخل القومي أو حصة الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي فعندما يرتفع الإنتاج من السلع والخدمات في حكومة ما، بأي شكل من الأشكال فأن ذلك ما يسمى بعملية النمو الاقتصادي (رومر ، جراس ، ٢٠٠٩ : ٣١)

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي(عبد الرحمن ، عريقات ، ١٩٩٩ : ١٧٠) :

1 . تراكم رأس المال :

يشمل هذا العنصر على الاستثمار الحديث أو الجديد في الأرض والمعدات والتجهيزات المادية والموارد ورأس المال البشري، ويعتبر الادخار الطريق الأمثل لتوفير رؤوس الأموال لمختلف أنواع وأشكال الاستثمار.

2 . العمل أو(النمو السكاني)

: يرتبط الأثر الطردي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال ارتفاع قوة العمل التي تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج هذا من جهة، وارتفاع حجم السوق سهولة تحفيز الطلب الجاري أو الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العنصر أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود وفرة في حجم عرض العمل ومن خلال قلة الدخل

3 . التطور التكنولوجي :

يعرف على انه السرعة في التقدم واستخدام المعرفة الفنية والتكنولوجية، من أجل الارتفاع في مستوى المعيشة للسكان .

ثالثا : العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية :

يمكن التميز بين مفهومي التنمية والنمو الاقتصادي،

١_ فالنمو الاقتصادي قد يقتصر على نمو الدخل الحقيقي أو النمو الناتج القومي الصافي والتطور والنمو في بعض المؤشرات الاقتصادية وبمرور الوقت تتزايد المعرفة الإنسانية وتراكم رأس المال وارتفاع السكان والقوى العاملة، أما التنمية تعني التغيرات الجذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعية (صافي و آخرون ، ٢٠١٠ ، ٢٩٧)

فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا النشاط أو القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تحصل علية فئة محدودة جدا من السكان والمجتمع .

٢- التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في التحول الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية قليلة بالنسبة للشخص إلى هيكل يسمح بأعلى ارتفاع للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في البلدان استخداما أمثل عن طريق أحداث تغيرات جذرية في البنيان

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين النشاطات والقطاعات المختلفة. (عريقات،١٩٩٧ ، ٥٤ – ٥٥).

٣- التنمية البشرية تسعى إلى إدماج الخيارات المتعلقة بالاعتبارات الثقافية والاجتماعية والإيكولوجية التي تكون خارج النظام الاقتصادي، وهي غايات مباشرة فضلاً عن كونها وسائل للوفاء بالحاجات العامة، وفي بعض الأحيان تكون العائدات الاقتصادية أقل من حدها الأقصى وذلك للوفاء تحقيق أهداف الاجتماعية ، يستحيل تحقيقه دون التضحية وخسارة اقتصادية أي أن التضحية الكاملة بالناتج الاقتصادي من اجل الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية أمر غير مرغوب به، لذلك يجب تحقيق التوازن والأمثل بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن عملية التمنية الاقتصادية يعتمد على كمية الموارد البشرية المتاحة ونوعيتها خلال مدة زمنية معينة، وبالمقابل فإن عملية التنمية هي نتاج النشاط الإنساني، فلا تنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية، أي هناك ترابطا ايجابيا في الأمد الطويل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، وأفضل طريقة لتشجيع التنمية البشرية هي الزيادة في الدخل القومي. (الجبوري ، ٢٠١٥ ، ٣٣)

رابعاً- مقاييس النمو الاقتصادي : يتم بقياس نمو الناتج و قياس نمو الدخل الفردي : (خشب ، ٢٠٠٨ ، ١٢) .

١ . الناتج المحلي الجمالي في البلد :

هو مقياس لكمية النشاط والقطاع الإنتاجي، وقياس معدل نموه هو ما يحق عليه تسمية معدل النمو الاقتصادي، ويمكن قياس الناتج الوطني في البلد بقياس الناتج المحقق في بلد توفر عملة تلك الدولة، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة الماضية أو السابقة وتعرف على معدلات النمو الاقتصادي، ما يعاب هنا أن لكل حكومة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يجوز مقارنة النمو الاقتصادي المحقق في مختلف الدول وفق هذا المقياس أو الحساب، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية أي معترف بها مثلا الدولار الأمريكي واحدة لتقيم الناتج الوطني لمختلف الدول في العالم، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو الاقتصادي المحققة فيها

٢ . متوسط دخل الشخص : يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا واستخداما وصدقا لحساب معدل النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم، لكن في البلدان النامية هناك معوقات وصعوبات لحساب الدخل الشخصي أو الفردي بسبب نقص وعدم الدقة في الإحصائيات للسكان والأشخاص .

3 . طريقة معدل النمو البسيط : يحسب معدل التغير في متوسط دخل الفرد الحقيقي من سنة إلى أخرى

4 . طريقة معدل النمو المركزي : يحسب معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط الدخل الحقيق خلال فترة زمنية طويلة نسبيا مقارنة مع المقاييس الأخرى .

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

يُعد الاقتصاد القياسي من العلوم الحديثة والبالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقوم على تقدير مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم بإعطائها تقديرات عديدة تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يُمكننا من وضع التنبؤات للآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي تترتب على التغيرات في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث إن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي، وبالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعد في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يعمل الاقتصاد العالمي على الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات، لقد أصبح الاقتصاد القياسي بمثابة مختبر للنظرية الاقتصادية.

أولا: اثر الأنفاق على التعليم العالي في الناتج المحلي الإجمالي :العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق على التعليم العالي خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) وتقسم المدة إلى فترتين :

١ .**المدة الأولى (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)** يتضح من جدول (١٢) : ارتفع الأنفاق على التعليم العالي من (٢٦٨٦٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٠) إلى (١٠٩٠٢٣٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١١٢٢٠٨٥١١,٥) مليون دينار للعام (٢٠٠٠) وانخفض قليلاً في العام (٢٠٠٧) إلى (١١١٤٥٥٨١٣,٤) مليون دينار .

٢ . **المدة الثانية (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)** كما يتضح من جدول (١٢) : ارتفع الأنفاق على التعليم العالي من (١٠٩٢٠٦٧) مليون دينار للعام (٢٠٠٨) إلى (٢٧٥٧٦٦٤) مليون دينار في

العام (٢٠١٥) ، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١٢٠٦٢٦٥١٧) مليون دينار في العام (٢٠٠٨) وازداد إلى (١٨٣٢٣٢٩٣٠,٧) مليون دينار في عام (٢٠١٥) .

أما المدة الإجمالية للدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) يتضح من جدول (١٢) : الأنفاق على التعليم العالي ارتفع من (٢٦٨٦٩) مليون دينار للعام (٢٠٠٠) إلى (٢٧٥٧٦٦٤) مليون دينار في العام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب قدره (٢٨,٩ %) ، وأما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (١١٢٢٠٨٥١١,٥) مليون دينار للعام (٢٠٠٠) ، وازداد في العام (٢٠١٥) إلى (١٨٣٢٣٢٩٣٠,٧) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٣ %)، وذلك بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية خلال مدة الدراسة من حصار اقتصادي مرورا بالإحداث ٢٠٠٣ ، تغير النظام السياسي والاقتصادي ورفع الحصار وزيادة الأسعار النفط وزيادة العائدات النفطية، والانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الأنفاق على جميع القطاعات ، ويتضح مما سبق أن هناك علاقة طردية بين حجم الأنفاق على التعليم العالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (١) تحليل اثر الأنفاق على التعليم العالي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (٢٠٠٠-٢٠١٥)

السنوات	الأنفاق على التعليم العالي مليون دينار	معدل النمو المركب %	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	معدل النمو المركب %	معدل النمو المركب %	معدل النمو المركب %	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي %
2000	26869		112208511.5				0.023
2001	32243		114190796.9				0.028
2002	72341		104822921				0.069
2003	338574	46.2	66398213	٢٨,٩	-٠,٠٨	٣	0.061
2004	244651		101845262.4				0.2
2005	373130		103551403.4				0.36
2006	674443		109389941.3				0.61
2007	1090239		111455813.4				0.97
2008	1092067	11.5	120626517.1		5.2		0.90

2009	2050242			124702847.9		1.64
2010	2312398			132687028.6		1.74
2011	2574555			142700217		1.80
2012	3102383			162587533.1		1.90
2013	3606061			174990175		2.06
2014	3181862			173872677.9		1.82
2015	2757664			183232930.7		1.50

المصدر : من أعداد الباحث بالاستناد :

*وزارة المالية قانون الموازنة العامة في العراق .

**وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

أولا: وصف النموذج المستخدم :

١. .**المتغير التابع (y)** : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون دينار عراقي، ويمثل مجموع قيمة الإنتاج الكلي والإجمالي من الخدمات والسلع مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات الخدمية والسلعية وبهذا يشمل مجموع القيم المضافة الكلية أو الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية دخل حدود الإقليمية للدولة وبمساهمة عناصر الإنتاج الأجنبية والمحلية .

٢. **المتغير المستقل (X1)** : الإنفاق على التعليم العالي بالمليون دينار، وهي عبارة عن المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للحكومة أو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تقديم فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع، فتتحمل الحكومة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات المتعلقة بالتعليم، ويعد الأنفاق احد أدوات الموازنة العامة أو السياسة المالية ،وان العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي ألأجمالي علاقة طردية وغير معنوية (احمد ، ٢٠٠٩ : ٢٤٨)

٣.**المتغير المستقل (x2)** : نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو نسبة مئوية ، عبارة عن مجموع الإضافات السنوية إلى الأصول الثابتة (الأبنية ، الإنشاءات ، الآلات ، وسائل النقل ، أثاث ، نباتات ، حيوانات) مخصوماً منها الأصول المستبعدة (المدمرة و المباعة والمنتهي عمرها الإنتاجي) خلال فترة زمنية معينة ويعرف بما قيمة

حيازة القطاعات من أصول مستعملة أو جديدة ، مطروحاً منه تكاليف الأصول المستعملة أو الجديدة ويقاس هذا المتغير بالمليون دينار لسنة الأساس ٢٠٠٧ ،وان العلاقة بين نسبة تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي علاقة طرية ومعنوية (الدوري ،٢٠١٥ ، ٩٩) .

٤. **المتغير المستقل (x3)** : يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر ١٥ عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً وهم جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة ، ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، لكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي ، وان العلاقة بين قوة العمل والناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية وغير معنوية . (http://data.albankaldawli.org) .

ثانياً : متغيرات البحث :

جدول (٢) متغيرات البحث

السنوات	الناتج الحلي الإجمالي	الإنفاق على التعليم العالي	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت	القوى العاملة
2000	112208511.5	26869	29.1	5520328
2001	114190796.9	32243	43.4	5695263
2002	104822921	72341	18.2	5877043
2003	66398213	41000	21.3	6062302
2004	101845262.4	244651	16.9	6245590
2005	103551403.4	373130	22.2	6460727
2006	109389941.3	674443	18.9	6661935
2007	111455813.4	1090239	9.3	6862793
2008	120626517.1	1092067	15.2	7052279
2009	124702847.9	2050242	11.3	7268079

2010	132687028.6	2312398	15.9	7516349
2011	142700217	2574555	15.5	7796379
2012	162587533.1	3102383	13.4	8109541
2013	174990175	3606061	29.5	8444599
2014	173872677.9	3181862	30.7	8784952
٢٠١٥	183232930.7	2757664	19.7	9124227

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد :

*وزارة المالية قانون الموازنة العامة في العراق .

**وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ثالثاً:الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : يستخدم لاختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي التالي :

١.الإشارة موجبة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (0.900) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

٢. الإشارة موجبة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال و والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (٠,٠٩٤) ، وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي .

٣. الإشارة موجبة بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (٠,٨٩٧) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي ،كما في الجدول(٢)

جدول (3) الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون

المتغير التابع		N	Pearson Correlation	Sig
Y1	الإنفاق على التعليم العالي	١٦	٠.٩٠٠**	0.٠٠٠
Y2	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	١٦	٠.٠٩٤	0.٧٢٩
Y3	القوى العاملة	١٦	٠.٨٩٧**	0.٠٠٠

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

** بمستوى معنوية (١%)

رابعاً : نتائج تقدير معادلات الانحدار : تم تقدير أربع معادلات انحدار متعدد وأظهرت نتائج التحليل القياسي التالي :

١.**الاختبار الاقتصادي** : أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكلاً من: الإنفاق على التعليم العالي و نسبة إجمالي تكوين راس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة .

٢.**الاختبار الإحصائي** : تم اختيار معادلة الانحدار الخطية ، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي بحسب اختبار R^2 ، إذ أن التغييرات في المتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي تكوين راس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة تفسر(٨٩%) من التغييرات الحاصلة في (الناتج المحلي الإجمالي) ، و(١١%) على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة.

أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة في الناتج المحلي الإجمالي يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل .

وأظهرت نتائج النموذج بأن قيمة اختبار (t) كانت معنوية في المتغير المستقل (x2) فقط ، إذ بلغت قيمتها (٠,٠٣١) وهي أقل من (0.05) وأما المتغيرات المستقلة (x1 – x3) ، فقد كانت غير معنوية .

٣.**الاختبار القياسي** : بحسب اختبار (**Durbin–Watson**) ، فأن قيمته كانت (**٢,٣٤٨**) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(**white test**) أي أنَ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ، وقد نجح النموذج في اختبار معامل تضخم التباين (VIF) أي أنَ النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي إذ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت VIF < ١٠ .

٤.**التحليل الاقتصادي** : يمكن كتابة المعادلة وكالتالي :

$$Y= - ١١٩٤٠١٤٣,٥ + ١٠,٨٩٢\ x1 + ٨٩٢٩٣٦,٧٣٨\ x2 + ١٤,٨٢٣\ x3$$

أ.المتغير المستقل (الإنفاق على التعليم العالي x1) : العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية وذلك بحسب اختبار (t) من خلال قيمة (sig) ، ، وذلك لعدم وجود كفاءة في توزيع المورد المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي إذ أن النفقات الجارية على التعليم العالي تحتل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي، وانخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم العالي وللتوسع الكبير في الجامعات وعدد الطلبة

الكبير المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية ، وذلك لعدم وجود كفاءة في توزيع المورد المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي ذلك للتوسع الكبير في الجامعات وعدد الطلبة الكبير المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية . التوسع في حجم النفقات العامة خصوصاً بعد التغير في الوضع السياسي من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣) التي أحدثت تغيرات جذرية من خلال الانفتاح للعالم الخارجي من خلال ارتفاع صادرات النفط والارتفاع أسعار النفط خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) مما يعني إن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي لم يكن بالدرجة الكافية بحيث يؤثر على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ولن يظهر تأثيره في الأجل القصير بل يظهر تأثيره في الأجل الطويل وان الأنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية للتعليم العالي هو الأساس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يمثل النمو الاقتصادي للبلد، أي إن الإنفاق الحكومي يوجه نحو الجانب الجاري أي استهلاكي من خلال رواتب و أجور ولم يوجه نحو المشاريع الاستثمارية .

ب.المتغير المستقل (نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي – x2) : العلاقة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية وفي هذا المجال أظهرت النتائج أنَّ التغير في بنسبة (١٠٠%) مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٨٩٢٩٣٦,٧٣٨) مليون دينار .

ت.المتغير المستقل (القوى العاملة – x3): العلاقة بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية وذلك بحسب اختبار (t) ومن خلال قيمة (sig) ، انظر جدول (٣) .

جدول (٣) نتائج التحليل القياسي

النماذج		B	t Sig	F Sig	R^2	D.W	White Test	VIF
النموذج الخطي	contstant	١١٩٤٠١٤٣,٥ –	٠,٨٢٧	٠,٠٠٠	٠,٨٨٦	٢,٣٤٨	ناجح	
	X1	١٠,٨٩٢	٠,١٦٩					٩,٧٥٥
	X2	٨٩٢٩٣٦,٧٣٨	٠,٠٣١					١,٠٣٣
	X3	١٤,٨٢٣	٠,١١٦					٩,٨٤٤
النموذج اللوغاريتمي التام	contstant	٦,٧١٥	٠,٥٤٥	٠,٠٠٠	٠,٧٦٤	١,٨٢٨	ناجح	
	ln X1	٠,٠٨١	٠,٢٨٣					١٢,٤٩٠
	ln X2	٠,٢٤٣	٠,٠٨٣					١,٩٤٥
	ln X3	٠,٦٤٢	٠,٤١٢					١٠,٥٣٦
النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيمن	contstant	-٢٥٦٩٤٥٤٤٥٤	٠.037	٠,٠٠٠	٠,٨٤١	1.857	ناجح	
	X1	٢٥٩٣٧١٠,٠١١	٠.٧٢٩					١٢,٤٩٠
	X2	٢٥٠٤٣١٦١,٨٠	0.078					١,٩٤٥
	X3	١٦٤٢١٤٠٧٤,٢	0.053					١٠,٥٣٦
النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيسر	contstant	١٧,٨١٤	0.000	٠,٠٠٠	0.801	2.297	ناجح	
	ln X1	1.185E-7	٠,163					٩,٧٥٥
	ln X2	٠,٠٠٦	٠,١٤٤					١,٠٣٣
	ln X3	7.343E-8	٠,٤٤٩					٩,٨٤٤

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

الاستنتاجات :

١. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي **معامل ارتباط بيرسون** إلى التالي :

ا. الإشارة موجبة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (900. ٠) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

ب. الإشارة موجبة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (٠,٠٩٤) ، وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي .

ت. الإشارة موجبة بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط بلغت (٠,٨٩٧) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي.

٦.أظهرت نتائج التحليل القياسي

أ. العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية وذلك بحسب اختبار (t) ، وذلك لعدم وجود كفاءة في توزيع المورد المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي إذ أن النفقات الجارية على التعليم العالي تحتل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي، وانخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم العالي وللتوسع الكبير في الجامعات وعدد الطلبة الكبير المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية، التوسع في حجم النفقات العامة خصوصاً بعد التغير في الوضع السياسي الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣).

ب. العلاقة بين نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية وفي هذا المجال أظهرت النتائج أنَّ التغير في بنسبة (١٠٠%) مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٨٩٢٩٣٦,٧٣٨) مليون دينار.

ت. العلاقة بين القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية ذلك لان القوة العاملة تشمل العمال الماهرين وغير الماهرين في العراق، ولاعتماد على العمال غير ماهرين بسبب هجرة العقول إلى الخارج، لتدهور الوضع الأمني في العراق وعدم الاستقرار .

التوصيات :

١.ضرورة زيادة حجم الإنفاق على التعليم العالي من حجم الإنفاق العام وذلك لما له من اثر على مؤشرات النمو الاقتصادي .

٢.ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير وزيادة الإنفاق عليه .

٣.الاهتمام بمخرجات التعليم العالي من خلال إيجاد فرص عمل لهم .

٤.توجيه القطاع الخاص بضرورة الاستفادة من خريجي الدراسات العليا .

٥.تطوير وتفعيل العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومشاريع الدولة ومؤسساتها الإنتاجية للاستفادة من الخبرات العلمية والكفاءات في مجال تطوير هذه المؤسسات .

٦.تحسين التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة من خلال الاهتمام بالجوانب التدريبية والتطبيقية .

٧. العمل على مواكبة التطور من خلال أحداث تغيير في مناهج التربية والتعليم لمواكبة البلدان المتقدمة.

٨.ضرورة توجيه الاختصاصات ومخرجات التعليم العالي بحسب حاجة السوق المحلية .

المراجع :

١. حشيش، دكتور عادل احمد،(١٩٩٢)، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٢. عثمان . الأستاذ الدكتور سعيد عبد العزيز ،(٢٠٠٨) المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

٣. فوزي ، دكتور عبد المنعم ،(٢٠٠٩) المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

٤. السامرائي ، سعيد عبود ،(١٩٧٦) السياسة المالية ، الطبعة الأولى ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف .

٥ . نصيرة ، الأستاذة لوني ، زكرياء ، الأستاذ ربيع ،(٢٠١٤) محاضرة في المالية العامة ، الجزائر ، جامعة البويرة .

٦ . العلي ، الأستاذ الدكتور عادل ،(٢٠١١) المالية العامة ، الطبعة الثانية ، أثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ٢٠١١ .

٧ . ألعبيدي ، سعيد علي ،(٢٠١١) اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، بغداد .

٨ . الصافي ، وليد احمد و آخرون ، (٢٠١٠) ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان .

٩ . عريقات ، د. حربي محمد موسى عريقات ،(١٩٩٧) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، عمان .

١٠. مدحت القريشي ،(٢٠٠٧) التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن .

١١ . مايكل رومر و دونالد سنود جراس ، تعريب الدكتور طه عبد الله منصور والدكتور عبد العظيم مصطفى ، دار الريخ للنشر ، الرياض .

١٢. مهدي التميمي ،(٢٠٠٧) مهارات التعليم : دراسات في الفكر والأداء التدريسي ، الطبعة الأولى ، دار الكنوز المعرفة ، الأردن.

١٣ . عريقات ، د. حربي محمد موسى عريقات ،(١٩٩٧) مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، عمان .

١٤. الرشدان ، الأستاذ الدكتور عبد الله زاهي ،(٢٠٠٨) اقتصاديات التعليم ، طبعة مزيدة ومنقحة ، الأردن .

١٥.توادارو، مشيل، التنمية الاقتصادية، (٢٠٠٩) المترجمون : د.محمود حسن حسني ود. محمود حامد عبدالرزاق ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الاولى، الرياض، المملكة العربية السعودية .

١٦. . جلال خشيب ،(٢٠٠٨) النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ،.www.Alukah net

١٧. إسماعيل عبد الرحمن ، حزبي محمد موسى عريقات ،(١٩٩٩) مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان.

١٨. التل ، كامل رشيد علي ، (١٩٩١) ، اثر التعليم على النمو الاقتصادي (حالة الأردن) كلية الإدارة و العلوم الإدارية ، قسم الاقتصاد ، الأردن .

١٩. أحمد ، م . م داود عبد الجبار ، دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق (١٩٩٥ – ٢٠٠٩) ، مجلة جامعة ، بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٧ .

٢٠. عامر ، د. طارق عبدالرؤف محمد ، (تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات ألمعاصره الدول المتقدمة) ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢٠٠٦ .

٢١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٥ – ٢٠١٦، الناتج المحلي الإجمالي .

٢٢. وزارة المالية، قانون الموازنة العامة ، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ ، الإنفاق على التعليم العالي .

٢٣ . مفهوم القوة العاملة . (http://data.albankaldawli.org) .